Distr.: General
18 August 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

[بناء على توصية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (*E/2016/31*)]

٢٠١٦/٢٢ - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات[(١)]،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٠١٥/٢٦ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“ الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمع معلومات جامع محوره الإنسان ويتجه نحو التنمية، وقيمت التقدم المحرز حتى الآن، وكشفت الثغرات والتحديات، وقدمت توصيات لأجل المستقبل،

(١) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٢]،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الآنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - يرحب بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥ ويحث على ذلك؛

٢ - يرحب بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٣ - يعيد تأكيد التزامه بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - يشجع على مواءمة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥، إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

٥ - يؤكد من جديد أن أحد أهداف خطة عام ٢٠٣٠ يتمثل في تحقيق زيادة كبيرة في فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٦ - يرحب بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيأت فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في جميع

(٢) A/71/67-E/2016/51.

(٣) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

القطاعات الأخرى، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

٧ - يلاحظ مع القلق استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٨ - يلاحظ التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة تنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٩ - يقر بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ بدايتها، واللذين تسلم بهما خطة عام ٢٠٣٠ بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

١٠ - يحيط علما بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة وموجزاتها التنفيذية المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

١١ - يلاحظ تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة

العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

١٢ - يكرر تأكيد أهمية مواصلة عملية تنسيق تنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين لنتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموما، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهدها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى استكمال قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

١٣ - يؤكد الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

١٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة[1]؛

١٥ - يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ٧٠/١٢٥، إلى مواصلة تقديم التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلى المجلس، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ٢٠٠٦/٤٦، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

١٦ - يهيب بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

١٧ - يرحب بكون النمو السريع الحاصل في إمكانية الحصول على هواتف محمولة والاستفادة من النطاق العريض منذ عام ٢٠٠٥ يعني أن أكثر من نصف سكان العالم سيكونون قادرين على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بما يتفق مع أحد أهداف القمة العالمية، علما أن قيمة هذا التقدم تتعزز بنشوء خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها ما يتيح استخدام الأجهزة المحمولة في مجالات الصحة والزراعة وفي إجراء المعاملات وإنجاز الإجراءات الحكومية وفيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والأعمال التجارية الإلكترونية والخدمات الإنمائية، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

١٨ - يلاحظ مع بالغ القلق أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بتكلفة ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو فعال لسد الفجوتين الرقمية والمعرفية؛

١٩ - يسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مواتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها؛

٢٠ - يسلم أيضا بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

٢١ - يسلم كذلك بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة يحدث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسيير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

٢٢ - يسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسن الملحوظ في بعض النواحي؛

٢٣ - يسلم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضا في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٢٤ - يحيط علما بالتقرير العالمي للجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض التنمية المستدامة المعنون حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥: تقنية النطاق العريض باعتبارها أساسا للتنمية المستدامة، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مواتية للترابط على مستوى النطاق العريض، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

٢٥ - يؤكد من جديد الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ بسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحسين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، مع التسليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛

٢٦ - يؤكد من جديد أيضا الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من القرار ٧٠/١٢٥؛

٢٧ - يلاحظ أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبإدارة الإنترنت؛

٢٨ - يقر بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

٢٩ - يلاحظ استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، وأمن الفضاء الإلكتروني، والفجوة بين الجنسين، وحماية الخصوصية على الإنترنت، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وخاصة الأطفال والشباب، وحمايتها، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على الخصوص؛

٣٠ - يؤكد من جديد أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنويا[٤]، علما بأن المنتدى الأخير عقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، بوصفه منبرا للمناقشة وتبادل أفضل الممارسات في تنفيذ نتائج القمة العالمية من قبل جميع أصحاب المصلحة؛

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥.

٣١ - يشجع ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف[٥] كإطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة، ويشجع كذلك هذه الكيانات على كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة عام ٢٠٣٠ عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقا لولاياتها ومواردها الحالية؛

٣٢ - يكرر تأكيد أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

إدارة الإنترنت

٣٣ - يعيد تأكيد ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

٣٤ - يعيد أيضا تأكيد الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[٦]؛

٣٥ - يعيد كذلك تأكيد الفقرات ٥٥ إلى ٦٥ من قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠؛

تعزيز التعاون

٣٦ - يسلم بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

---

(٥) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٦) انظر A/60/687.

٣٧ - يحيط علما بالاقتراح المقدم من رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن هيكل وتشكيل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٧٠؛

٣٨ - يوصي بأن يقوم الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون لدى تقرير أساليب عمله، مع وضع الممارسة المتبعة في الماضي في الاعتبار، بالنظر في كفالة الشفافية والشمول والتنوع في الآراء، بسبل منها الانفتاح على المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وممثلي أصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين، وبأن يتوخى اعتماد تقريره وتوصياته بتوافق الآراء، بما يعكس اختلاف الخيارات والآراء، إذا لزم الأمر؛

منتدى إدارة الإنترنت

٣٩ - يسلم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٤٠ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز التقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛

٤١ - يسلم بنشوء مبادرات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد أو المنطقة المنظمة؛

٤٢ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ الذي دعت فيه الجمعية العامة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة[٧]؛

٤٣ - يلاحظ عقد الاجتماع العاشر لمنتدى إدارة الإنترنت الذي استضافته حكومة البرازيل في جواو بيسوا من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في موضوع ”تطور إدارة الإنترنت: تمكين التنمية المستدامة“؛

---

(٧) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

٤٤ - يرحب بعقد الاجتماع الحادي عشر لمنتدى إدارة الإنترنت المقرر أن تستضيفه حكومة المكسيك، في غوادالاخارا، من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في موضوع ''تمكين النمو المستدام والشامل للجميع''، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت تؤخذ في الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

٤٥ - يرحب، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط مليار نسمة أخرى بالإنترنت، والائتلافات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

٤٦ - يهيب بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠؛

٤٧ - يهيب بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضييق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها؛

٤٨ - يحث جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بتكلفة ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان تطوير مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد؛

٤٩ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى وصول الدول الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

٥٠ - يحث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٨]؛

٥١ - يكرر تأكيد أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أنه، لتطبيق السياسات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا غنى عن توحيد مؤشرات موثوق بها تحدث بانتظام لرصد الأداء والكفاءة والتكلفة الميسورة والجودة فيما يتعلق بالسلع والخدمات وعن المواءمة بينها؛

٥٢ - يقر بأهمية دور أدوات الرصد الرقمية في دعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

٥٣ - يكرر تأكيد أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية للمشاريع كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علما في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

٥٤ - يهيب بمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يشجع الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

(ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وتقرير قياس مجتمع المعلومات السنوي الذي يعرض الاتجاهات والإحصاءات الحديثة عن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة

(٨) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على متابعة مقرر اللجنة الإحصائية ٤٧/١١٠ المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٩]، ويوصي في هذا السياق بأن تضع الشراكة توجيهات لتحسين التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة موقوتة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

(هـ) يلاحظ عقد الندوة العالمية الثالثة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم في هيروشيما، اليابان، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

٥٥ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

٥٦ - يشير إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢٥ بأن تعقد الجمعية اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٢٥؛

٥٧ - يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأنه في دورتها التاسعة عشرة[١٠]؛

٥٨ - يشدد على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة

---

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ١١ (E/2016/24)، الفصل الأول، الفرع باء.

(١٠) المرجع نفسه، الملحق رقم ١١ (E/2016/31).

بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل.

الجلسة العامة ٤٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦